أبرز مراكز الاحتجاز التابعة للمعارضة المسلحة
في انتظار العدالة

Syrian Network For Human Rights
الشبكة السورية لحقوق الإنسان

المحتوى

أولاً: منهجية التقرير 2

ثانياً: لمحة موجزة حول المحاكم لدى المعارضة المسلحة 3

ثالثاً: مراكز الاحتجاز 5

محافظة حلب 5

محافظة ريف دمشق 9

محافظة درعا 12

رابعاً: الاعتقال والتعذيب 14

خامساً: أبرز المعتقلين 14

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات 16

شكر وتقدير 16

أولاً: منهجية التقرير:

يعتمد التقرير بالدرجة الأولى على المعلومات التي حصلنا عليها من ناجين من مراكز احتجاز تابعة للمعارضة المسلحة في جميع المراكز التي ذكرت في التقرير، حيث التقينا مع العديد منهم وتمكنا من زيارتهم، وتحدثنا إلى عدد أكبر بكثير عبر الهاتف «السكايب»، كما تمكنا من الحصول على معلومات من الأهالي المحليين الموجودين في مناطق مراكز الاحتجاز، ومن خلال مقاطعة العديد من الروايات لناجين من مركز واحد، ومستوى التفاصيل الدقيقة لها، تعتقد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنها على مستوى جيد من الدقة والموثوقية، ولأن جميع أعضاء الشبكة السورية لحقوق الإنسان سوريون ومن أُجريت المقابلات معهم كذلك، فإننا لم نحتَج لأية ترجمة، ولقد أبلغنا جميع المتحدثين بالغرض من المقابلات، وحصلنا على الموافقة في استخدام المعلومات التي وردت فيها، لم يتلقَ أحد من المتحدثين مبالغ مالية مقابل إفاداتهم، بل إن كثيراً منهم عرض نفسه للخطر، وتكلف البعض منهم مادياً، ولقد قمنا بتغيير أسمائهم الحقيقة (التي نحتفظ بها) حفاظاً على سلامتهم وسلامة أقربائهم، كما لم نذكر مكان وزمان اللقاء للسبب ذاته.

احتوت أغلب المقابلات على معلومات متشابهة، وقد قمنا باعتماد ستة منها في هذا التقرير، كما قمنا بمراجعة العديد من الصور والفيديوهات، التي وردتنا عبر البريد الإلكتروني أو السكايب أو صفحة الفيس بوك، ومنها ما هو منشور بشكل علني على الإنترنت وموقع اليوتيوب.

استغرق كل ذلك قرابة ثلاثة أشهر، ولا يوثق هذا التقرير الحالات كافة، بل نقول أن ذلك هو الحد الأدنى الذي تمكنا –في ظل صعوبات عمليات التوثيق في سوريا ويأتي على رأسها انعدام الأمن– من توثيقه.

وتعتمد إحصائيات المعتقلين أو الضحايا بسبب التعذيب على أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان، الذي تم توثيقه عبر عمليات الرصد والمتابعة اليومية منذ عام 2011 وحتى الآن، وجميع الأسماء مسجلة بالاسم والتاريخ والصورة وغير ذلك من الأدلة، كما نقوم بعمليات مراسلة أسبوعية للمقررين الخواص المعنيين بحالات التعذيب والاختفاء القسري والاعتقال التعسفي.

ثانياً: لمحة موجزة حول المحاكم لدى المعارضة المسلحة:

في بدايات عام 2012 بدأ توسع سيطرة فصائل المعارضة المسلحة على الأراضي السورية، وبدأت تمارس عمليات اعتقال وتعذيب، فمنذ كانون الثاني/ 2012 حتى نهاية نيسان/ 2015 وثقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان قيام فصائل المعارضة المسلحة باعتقال ما لا يقل عن 2043 شخصاً، بينهم 136 طفلاً، و875 سيدة، وقتل ما لايقل عن 7 أشخاص منهم بسبب التعذيب، كما قتل 6 أشخاص بسبب ظروف الاحتجاز السيئة إثر اعتقال العشرات من العائلات بعد اقتحام مدينة عدرا العمالية في ريف دمشق.

أكثر المحافظات التي تعرض أهلها للاعتقال من قبل فصائل المعارضة المسلحة هي ريف دمشق، ثم اللاذقية، ثم إدلب، ثم حلب.

تتعدد المحاكم القضائية التابعة للمعارضة المسلحة وتختلف مرجعياتها وبالتالي قوانينها، وتظهر هذه الدراسة أن لكل فصيل عسكري محكمته الخاصة به تقريباً، وهذه المحكمة ملحقة بمراكز احتجاز، وإن البعض منها سري. تدير هذه السجون شخصيات دينية وعسكرية من الفصيل نفسه.

على الرغم من وجود بعض التجارب الناجحة لمحاكم قضائية، أنشأها قضاة منشقون عن السلك القضائي التابع للنظام السوري، إلا أن عدم وجود جهاز تنفيذي لها أفقدها القدرة على التعامل مع المجتمع، إضافة إلى أن غالب المحتجزين لدى الفصائل العسكرية لا تتم محاكمتهم عبر هذه المحاكم، ولا حتى عبر المحاكم الشرعية، وإنما يحكم عليهم الفصيل المسلح الذي يتبع له مركز الاحتجاز.

وقد بدأت محاولات إنشاء المحاكم القضائية، التي سميت لاحقاً بالمحاكم الشرعية منذ نهاية عام 2012 على يد دعاة إسلاميين وشخصيات دينية مسلمة، ونتيجة لعدم وجود قدرة على تنفيذ الأحكام القضائية الصادرة، لم يعد يستجب لها المجتمع، إضافة إلى التخبط في إصدار الأحكام نتيجة التباينات في القوانين المعمول بها، ما أفقدها كثيراً من مصداقيتها وتسبب لاحقاً في إغلاقها.

بعد ذلك تم إنشاء محاكم شرعية مدعومة بسلطة عسكرية أطلق عليها مسمى «الكتيبة الأمنية»؛ من أجل ضمان تنفيذ الأحكام الصادرة عن المحكمة، تتكون الكتيبة الأمنية من أشخاص مسلحين ينتمون إلى فصائل المعارضة المسلحة الموجودة في المنطقة التي تشكلت فيها المحكمة.

إلى جانب المحاكم الشرعية تأسس ما سمي «الهيئات الشرعية»، يتركز عمل الهيئات الشرعية الرئيس في تسيير شؤون المجتمع المحلي وفقاً للشريعة الإسلامية، وخصوصاً فيما يتعلق بالأحوال الشخصية والقضايا البسيطة، كالزواج والطلاق والسرقات؛ لأنها تفوق قدرة المحكمة لوحدها بأضعاف كبيرة.

في قضايا السرقات على سبيل المثال، يتم النظر في القضية من قبل مكتب التحقيق التابع للهيئة الشرعية، الذي يتكون من محقق أو اثنين، إضافة إلى كاتب. لدى المكتب صلاحية لإيقاف أي متهم مدة ثلاثة أيام كحد أقصى، بعد ذلك يتمم مكتب التحقيق تحويله إلى مكتب القضاء المركزي في المحكمة الشرعية، هناك يدرس القضاء المركزي ملف القضية ثم يتم تحويله إلى القاضي، الذي يصدر الحكم.

يتكون مكتب القضاء الذي يتبع الهيئة الشرعية من 6 محاكم عسكرية، و4 محاكم مدنية تنظر في المعاملات والعقود والأحوال الشخصية، إضافة إلى محكمة التمييز التي تتكون من خمسة قضاة وتنظر في الأحكام الصادرة، كما يوجد 14 مكتباً للتحقيق، ومعظم المحققين يحملون شهادة المحاماة، ومن بينهم العديد من المنشقين عن الجهاز القضائي التابع للسلطات السورية، أما القضاة فيحمل معظمهم إجازات في الشريعة، وليس في القانون أو المحاماة، ما يشكل قصوراً كبيراً.

يتبع مكتب القضاء: جهاز مالي، قسم للأمانات الجرمية، قسم لتنفيذ القرارات الصادرة عن الهيئة وإصدار الأحكام على الأشخاص ومتابعة الأحكام الغيابية.
تقوم الهيئة بتعميم أسماء الأشخاص التي صدرت أحكام بحقهم، على الحواجز العسكرية الخاضعة لسلطة المحكمة، حيث يدعم عمل الهيئة جهاز شرطة، يقوم بالتدخل بناء على أمر صادر من المكتب الرئيس أو من مكتب التحقيق.

يتبع للهيئة الشرعية سجن مركزي يحتوي على نقاط طبية، ومركز إرشادي، حيث تتم دعوة رجال الدين إليه لإلقاء محاضرات على الموقوفين، كما أن هناك العديد من غرف الاحتجاز داخل المكاتب التابعة للهيئة.

القضاء الموحد: تشكَّل القضاء الموحد في أيلول/ 2012، ذلك بعد خروج مساحات واسعة عن سيطرة القوات الحكومية، فبدأت المعارضة المدنية بتأسيس جسم قضائي في تلك المناطق، بالتنسيق مع فصائل عدة في المعارضة المسلحة، وبحسب وثيقة القضاء الموحد التأسيسية تكوّنَ من عشرين شخصاً، عشرة قانونيين (سبعة محامين وثلاثة قضاة)، وعشرة شرعيين (تعينهم الهيئة الشرعية في محافظة حلب).

عانى القضاء الموحد من النزاع حول المرجعية القانونية، ومن ضعف القدرة التنفيذية للأحكام، وتدخل القوى العسكرية والشرعية في اختصاصه، ومحاولة الهيمنة عليه، ما نزع عنه صفة الاستقلالية، لكنه رغم كل ذلك تكون من هيئة تتمتع بالكفاءة العلمية، وهيكلية قضائية جيدة.
استمر عمله قرابة العام، ففي يوم الإثنين 18/ تشرين الثاني/ 2013 اقتحم تجمع ''ألوية فاستقم كما أمرت'' مقر القضاء الموحد وطرد جميع كوادره.
أصدر مجلس القضاء الموحد بياناً اتهم فيه تجمع ''ألوية فاستقم كما أمرت'' بالسرقة وتهريب العديد من المحتجزين، وبالاعتداء على القاضي عمرو شميس، ورد التجمع بإصدار بيان يتهم فيه مجلس القضاء الموحد بالفساد وعدم تطبيق حكم الإعدام بحق الشبيحة، وغير ذلك من الاتهامات.
هنا انتهى عملياً مجلس القضاء الموحد، وحلت مكانه الهيئة الشرعية بحلب، التي انضم إليها قسم من القضاة العاملين في مجلس القضاء الموحد، ورفض قسم آخر الالتحاق بها نظراً لأن أغلبية القائمين عليها من غير المختصين.

> يقول القاضي أنور المجني أحد مؤسسي القضاء الموحد بحلب للشبكة السورية لحقوق الإنسان:
> «كان هناك مشكلة في تنفيذ الأحكام الصادرة عن القضاء الموحد؛ لعدم وجود قوة تنفيذية حقيقية، وعدم تعاون القوى العسكرية بالشكل المطلوب، ورغم كل ذلك كانت تجربة أفضل من غيرها، لكنها لم ترتقِ إلى مستوى القضاء الحيادي المهني، وعابه تسلط قوى سياسية وعسكرية على عمله، حيث أدى ذلك بالنتيجة إلى انتهائه بشكل كامل، كما حاول مجلس القضاء الموحد إقصاء كل من ينادي بالقانون السوري وتخوينه بذريعة أنه قانون آل الأسد وأن من عمل به فاسد، مستغلاً ميل الناس لتطبيق الشريعة الإسلامية».

ثالثاً: مراكز الاحتجاز:

محافظة حلب:

ألف: سجون الهيئة الشرعية

تأسست الهيئة الشرعية في حلب في شهر أيلول/ 2012، حيث اتفقت فصائل عدة هي: لواء التوحيد، وحركة أحرار الشام، وجبهة النصرة، وكتائب أخرى من المعارضة المسلحة في ريف حلب الغربي، أن تقوم الهيئة بمهمة إدارة المناطق التي تسيطر عليها هذه الفصائل في محافظة حلب من الناحيتين الخدمية والأمنية.

أعادت الهيئة الشرعية تأهيل مشفى العيون الواقع في حي قاضي عسكر وسط مدينة حلب وحولته إلى سجن يحتوي ثلاثة أقسام: الرجال، النساء، الأطفال، تشرف على السجن عناصر عسكرية تابعة لحركة نور الدين الزنكي.

منذ بداية عام 2014 وحتى نهاية نيسان/2015 احتجزت الهيئة الشرعية آلافاً عدة من المدنيين، أغلبهم متهمون بقضايا جنائية، وخلافات مالية أو عائلية وقضايا أحوال شخصية، كما احتجزت مئات من عناصر المعارضة المسلحة بتهمة ارتكاب جرائم كالسرقة أو الخطف، وضم السجن أيضاً العديد من المتهمين بالتخابر مع أجهزة المخابرات الحكومية أو المنضمين للقوات الحكومية.

بحسب روايات العديد من الناجين من السجن فإن هناك تمييز كبير في عمليات التعذيب بين المعارضين للحكومة، وبين الموالين لها، ففي حين يتعرض المعارضون للحكومة السورية لعمليات تعذيب لم تكن منهجية – كالضرب– ولا لساعات طويلة، يتعرض المتهمون بالتخابر مع أجهزة المخابرات أو المنتمون للقوات الحكومية لتعذيب شديد ومنهجي، بالضرب بالعصا وبالأسلاك، وذلك أثناء التحقيق معهم.

مازال داخل السجن حتى اللحظة مالايقل عن 130 شخصاً بحسب أرشيف المعتقلين في الشبكة السورية لحقوق الإنسان.

أحمد. م احتجزته عناصر تابعة للهيئة الشرعية في سجن الهيئة الشرعية بحي قاضي عسكر في مدينة حلب مدة شهرين، في تموز وآب/ 2014، وذلك على خلفية قضية جنائية. أطلقت الهيئة الشرعية سراحه دون تحويله إلى القضاء بسبب عدم توفر الأدلة التي تدينه، وقد أفاد الشبكة السورية لحقوق الإنسان بشهادته:

إن أوضاع السجن الخدمية كانت مقبولة حيث كنا نحصل على ثلاث وجبات طعام في اليوم، إضافة إلى خدمات النظافة والطبابة، وكان مسموحاً لنا تلقي الزيارات من الأقارب والأصدقاء والصلاة والقراءة».

في ريف حلب الغربي هناك ثلاثة سجون رئيسة: سجن الهيئة الشرعية في مدينة دارة عزة، وسجن الهيئة الشرعية في بلدة المنصورة، وسجن القاسمية الواقع في منطقة الأتارب، وهذه السجون مخصصة بشكل رئيس للمتهمين بقضايا جنائية وشكاوى مالية أو عائلية، وأساليب التعذيب فيها مشابهة للسجن في مدينة حلب.

منذ شهر كانون الأول 2013 حتى اللحظة، لم تسمح الهيئة الشرعية في محافظة حلب للمحتجزين بتوكيل محام للدفاع عنهم؛ بسبب إعلان هيئة محامي حلب الأحرار انسحابها من الهيئة الشرعية في حلب احتجاجاً على إصدارها قراراً يحصر تنظيم الوكالات القضائية فيها دون هيئة محامي حلب الأحرار، كما حدد القرار سقف أجور المحامين بمبالغ زهيدة.

تقوم الهيئة الشرعية بجمع المحتجزين الذين تقرر إطلاق سراحهم، وتقوم بإعطائهم مواعظ ودروساً دينية.

صورة تظهر محتجزين قبل إطلاق سراحهم، في أثناء إعطائهم الدروس الدينية

صورة تظهر غرفة «مهجع» مخصص لاحتجاز النساء

صورة تظهر غرفة «المهجع الكبير» المخصص لاحتجاز الرجال

باء: سجن مؤسسة التوحيد الأمنية:

يقع سجن مؤسسة التوحيد الأمنية في حي قاضي عسكر في مدينة حلب، يتبع لمؤسسة التوحيد الأمنية التابعة للواء التوحيد، يتسع السجن لنحو 60 محتجزاً، يوجد فيه حالياً بين (10 إلى 20) محتجزاً بحسب أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان، جميعهم من المتهمين بقضايا أمنية تتعلق بالتخابر مع القوات الحكومية أو القتال إلى جانبها، السجناء في هذا السجن ممنوعون من تلقي الزيارات أو الاتصال بعائلاتهم وأصدقائهم، وهم يحصلون على الخدمات الطبية والطعام، كما يُسمح لهم بأداء شعائرهم الدينية.

المحاكمات تتم في محكمة منبثقة عن المؤسسة الأمنية ذاتها، ولا يتم تحويلهم إلى المحاكم القضائية أو الهيئات الشرعية المشكّلة في مدينة حلب، كما لا يحق لهم توكيل محام للدفاع عنهم.

تحدثت الشبكة السورية لحقوق الإنسان مع أحد المشرفين على السجن، الذي أطلعنا على التالي:

> «إن المتهمين بالتعاون والعمل مع القوات الحكومية لا يُدلون بالمعلومات ولا يعترفون بالتهم الموجهة إليهم إلا إذا قمنا بضربهم وتهديدهم بالقتل، لكننا لا نعاملهم بالوحشية نفسها التي يعامل بها النظام السوري المعتقلين لديه».

تاء: سجن مؤسسة أمن الثورة:

في شهر تشرين الأول/ 2012 أنشأ عدد من فصائل المعارضة المسلحة أهمها لواء التوحيد، سجن أمن الثورة في بلدة الراعي الحدودية في ريف حلب الشمالي، – وهو سجن ضخم في مبنى كان يستخدم مدرسة–؛ ليكون هذا السجن بديلاً عن سجون صغيرة متواجدة في بلدات عدة في ريف حلب الشمالي والغربي.

احتجزت إدارة السجن السجناء من مرتكبي الجرائم الجنائية في مناطق سيطرة قوات المعارضة المسلحة في ريف حلب الشمالي والغربي ليبلغ عدد المحتجزين فيه نحو 3500 سجيناً حتى نهاية عام 2014 بحسب أحد المشرفين على السجن. كما احتجزت قوات المعارضة المسلحة في هذا السجن أسرى من القوات الحكومية ألقي القبض عليهم خلال المعارك بين قوات المعارضة المسلحة والقوات الحكومية، إضافة إلى متهمين بقضايا أمنية لها علاقة بالتجسس لصالح القوات الحكومية.

موفق . ع أحد السجناء الذين أطلق سراحهم من سجن مؤسسة أمن الثورة، وكان محتجزاً في السجن منذ شباط/ 2013 حتى أيلول/ 2013 بتهمة السرقة. أخبر الشبكة السورية لحقوق الإنسان عن أوضاع السجن من الناحية الإنسانية بالنسبة للسجناء الذين يتم احتجازهم بتهم جنائية صغيرة، يقول:

> «كنا نحصل على جميع احتياجاتنا الأساسية من طعام ودواء ونظافة، وكانت إدارة السجن تسمح لنا بالزيارات كل يوم جمعة، أما السجناء الذين يتم احتجازهم بسبب تهم أمنية أو بسبب أسرهم وهم يقاتلون إلى جانب القوات الحكومية فقد كانوا ممنوعين من تلقي الزيارات وكانوا يتعرضون للتعذيب الشديد من قبل مجموعة من السجانين يقودها شخص يدعى «جامبو» وهو شاب في الثلاثينيات من العمر من مدينة مارع في ريف حلب الشمالي، وكان هؤلاء يتعرضون لضرب مبرح ويتم تعليقهم من أيديهم بوضعية «الشبح» لساعات طويلة».

وقد أخبر الشاهد موفق . ع الشبكة السورية لحقوق الإنسان أن السجان «جامبو» ومعه مجموعة من السجانين كانوا يقومون أثناء التحقيق مع المحتجزين بعمليات ضرب مبرح خصوصاً على الرجلين وكانوا يستخدمون الدولاب كوسيلة تعذيب (يتم وضع السجين مع ثني ركبتيه داخل الدولاب وهو عجلة السيارة ثم ضربه على مناطق مختلفة من جسده).

وقد تم إغلاق هذا السجن بسبب هجوم تنظيم داعش على مدينة الراعي في أواخر شباط/ 2014، حيث قامت الجبهة الإسلامية بإخلاء مراكزها في بلدة الراعي خوفاً من سيطرة تنظيم داعش عليها، وتم حينها إطلاق سراح معظم السجناء وبقي عدد منهم من المتهمين بقضايا أمنية، تم نقلهم إلى سجن مؤقت في مدينة مارع في ريف حلب الشمالي قبل أن يتم التفاوض مع القوات الحكومية؛ لتحديد مصيرهم، وهذا ما حصل مع بعضهم في حين بقي البعض الآخر في سجون سرية تابعة للجبهة الإسلامية في ريف حلب الشمالي ولا توجد معلومات عنها.

جيم: سجون لواء شهداء بدر:

أسس لواء شهداء بدر مجموعة من العسكريين في بلدة حيان بريف حلب في آب/ 2012 وقاموا بتحويل «كتيبة المهام الخاصة» التي كانوا يعملون ضمنها إلى لواء شهداء بدر، وسيطر على أحياء عدة في شمال مدينة حلب، وبعض البلدات في ريف حلب الشمالي، أنشأ لواء شهداء بدر ما لايقل عن عشرين سجناً صغيراً في منطقة مزارع معرسته خان في ريف حلب الشمالي، وفي منطقة مزارع حيان القريبة منها، يتكون كل سجن من هذه السجون من قرابة أربع غرف، وربما يكون هناك مراكز احتجاز في مناطق أخرى.

في البداية تركزت عمليات الاعتقال التي قام بها اللواء على ما أطلق عليهم مخبرين وعملاء أو مقاتلين مع القوات الحكومية وأجهزة الأمن الحكومية، حيث يتعرض المحتجز من هذه الأصناف إلى عمليات تعذيب شديدة، وقد يفرج عنه مقابل فدية مادية بعد ذلك، وفي حال كان متورطاً بجرائم قتل أو اغتصاب بشكل كبير، يُحكم عليه بالإعدام.

في المرحلة الثانية شملت عمليات الاعتقال التي قام بها اللواء السكان المحليين في المناطق التي يسيطر عليها، واشتهر بشكل كبير حاجز أقامه اللواء في منطقة الكاستلو، في مدخل مدينة حلب الشمالي، سجلنا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان عشرات حالات الاعتقال على هذا الحاجز، كان الهدف الرئيس منها هو طلب الفدية المادية من أهل المعتقل مقابل الإفراج عنه.

طه الشيخ أحمد أحد الناجين من الاعتقال من مراكز الاحتجاز التابعة للواء شهداء بدر، حيث قام مسلحو لواء شهداء بدر باعتقاله بالقرب من دوار الجندول الواقع في شمال مدينة حلب، والسبب بحسب ما أخبرنا به أنه قام بتجاوز سيارتهم أثناء قيادة سيارته، تم نقله إلى سجن تابع للواء في مزرعة قريبة من بلدة حيان، وتم وضعه في غرفة مساحتها نحو 40 متراً مربعاً، وذلك مع قرابة 60 معتقلاً آخرين، وبحسب طه فإن أغلبهم قد تم خطفهم من الطرقات لأسباب تتعلق بالابتزاز والقمع ونشر الخوف بين المدنيين، أو لأنهم ينتمون إلى عائلات غنية، حيث يقوم اللواء بالتفاوض مع عائلاتهم لإطلاق سراحهم مقابل فدية مالية.

أخبرنا طه أنه كان يسمع أصوات المحتجزين الذين يتعرضون للتعذيب، لكنه لم يتعرض شخصياً للتعذيب، ويؤكد طه من خلال سماعه لأحاديث المحققين أن هؤلاء الذين يتعرضون للتعذيب الشديد هم من المتهمين بالتعاون مع القوات الحكومية والتخابر معها، وكان يتم صعقهم بالكهرباء وتعليقهم من أيديهم أو أرجلهم لساعات طويلة.

أما المعتقلون المدنيون فكانوا يتعرضون لعمليات ضرب في حال قاموا بإثارة الفوضى أو اعترضوا على أوامر السجانين أو الظروف السيئة للسجن، فقد كان السجين يحصل على وجبة طعام واحدة ويسمح لهم بقضاء حاجته مرتين فقط في اليوم.

المعتقلون في سجون لواء بدر لا تتم محاكمتهم لدى القضاء بل يترك مصيرهم لقيادة اللواء، ويقوم أفراد من قيادة اللواء بإصدار الأحكام التي يرونها مناسبة.

محافظة ريف دمشق:

تحتوي منطقة الغوطة الشرقية في ريف دمشق على العديد من مراكز الاحتجاز، لا يوجد سوى سبعة فقط معلن عنها، والبقية عبارة عن مراكز احتجاز سرية.

اتفقت الفصائل المسلحة في المنطقة على تسليم إدارة مراكز الاحتجاز للقضاء الموحد، لكن على الرغم من ذلك فإن لكل فصيل عسكري مراكز احتجاز خاصة به، ولا يقوم القضاء الموحد بمحاكمة الأشخاص المحتجزين فيها، بل إن إدارة الفصيل العسكري هي القاضي الذي يحكم، بدون أية محاكمات علنية، ولا يسمح لنشطاء حقوق الإنسان بزيارة هذه المراكز أو الاطلاع على سير العمل وظروف الاحتجاز فيها.

ألف: سجون القضاء الموحد:

تشكل القضاء الموحد في تموز/ 2014 وضم العديد من الخبرات من محامين وشرعيين موجودين في الغوطة الشرقية، ضم تحت سلطته السجون المعلن عنها والتابعة لقوات المعارضة المسلحة كافة، وأنشأ القضاء الموحد مصلحة السجون التابعة لهذا القضاء مباشرة. يصدر القضاء الموحد أحكامه استناداً إلى مصادر قانونية عدة، تأتي في مقدّمتها أحكام الشريعة الإسلامية، ثم تليها التعليمات التنفيذية التي تصدر عن القضاء الموحد، بعدها وبدرجة أقل تأتي كلٌّ من القوانين السوريّة والقانون العربي الموحّد.

تقسم السجون التابعة للقضاء الموحّد إلى أقسام عدة بحسب المهام الموكلة إليها، يوضع المتّهم في سجن خاص يسمّى "نظارة التحقيق"، تتم فيه إجراءات التحقيق، وفور انتهاء عملية التحقيق، وإصدار الحكم، يُنقل المتهم إلى السجن المركزي في الغوطة.

يقسم السجن المركزي إلى أقسام عدّة بحسب التهم الموّجهة والأحكام؛ ويتكون من:

1. قسم خاص بالأحكام الجنائية (كالسرقة والقتل والمخدرات).
2. قسم للعسكريين (قوات المعارضة المسلحة أوعناصر تابعة للقوات الحكومية).
3. قسم النساء
4. قسم الأطفال

بحسب أرشيف الشبكة السورية لحقوق الإنسان تبلغ أعداد المحتجزين في سجون القضاء الموحد قرابة 250 بينهم 65 طفلاً، و40 امرأة، يظل المتهمون قيد الاحتجاز لفترات قد تصل إلى عدة أشهر قبل إصدار أحكام بحقهم من قبل القضاء الموحد، التهم الموجهة للمحتجزين إما أن تكون تهم تتعلق بمخالفات جنائية كالسرقة والقتل والمخدرات والشجارات، أو أن تكون تهماً تتعلق بالعمالة لصالح القوات الحكومية، هناك نوع خاص من القضايا لا تسمح قوات المعارضة المسلحة للقضاء الموحد أن يقضي بها أبداً، مثل تهمة انتماء الأفراد لتنظيم داعش، أو القضايا العالقة بين أفراد الفصيل الواحد.

إياد.د أحد السجناء المطلق سراحهم من سجن القضاء الموحد في الغوطة الشرقية، أفاد الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنه قد تم سجنه بتهمة سرقة الأخشاب من منازل مهجورة في الغوطة، وأنه بقي محتجزاً في السجن مدة خمسة أشهر قبل أن يصدر القضاء الموحد الحكم عليه، وأخبرنا عن ظروف الاحتجاز في سجن القضاء الموحد:

> «هناك العشرات من السجناء موقوفون منذ أشهر دون محاكمة، وهناك من تم توقيفه دون وجود أدلة وبناء على شكاوى كيدية، ولم تصدر أحكام بحقهم بسبب أعداد السجناء المتزايدة والقضايا الكثيرة».

إياد أكد لنا أنه لم يشاهد حالات تعذيب للمحتجزين، عدا بعض حالات الضرب المبرح لمحتجزين رفضوا التعاون مع المحققين باعتبارهم غير شرعيين من وجهة نظرهم، سجلنا حالة الإفراج عن إياد بعد الحكم عليه بالسجن مدة ستة أشهر من قبل قاضي في القضاء الموحد.

باء: سجن التوبة:

تشكل جيش الإسلام في أيلول/ 2013، ويعتبر الفصيل الرئيس المسيطر على أغلب أجزاء الغوطة الشرقية، وقد أنشأ لواء الإسلام (قبل أن يتحول إلى جيش الإسلام) سجن التوبة في بدايات عام 2013، في مدينة دوما ويعتبر من أوائل السجون في الغوطة الشرقية، وبحسب ناجين من سجن التوبة تقدر أعداد المحتجزين فيه بقرابة 650 محتجزاً، بينهم قرابة 70 امرأة، إضافة إلى وجود عشرات المعتقلين من منطقة عدرا العمالية الموالية للسلطات الحاكمة، حيث يطالب جيش الإسلام بمبادلتهم بمعتقلين لدى السلطات الحكومية أو بفك الحصار عن الغوطة الشرقية مقابل إطلاق سراحهم، لكن السلطات السورية ترفض كل ذلك.

لا يسمح جيش الإسلام للنشطاء الحقوقيين بدخول السجن، كما أن المعتقلين ليس لديهم محامين للدفاع عنهم.

بلال .ج، أحد الناجين من الاعتقال من سجن التوبة، التقت الشبكة السورية لحقوق الإنسان به في العاصمة الأردنية عمان، وقد قام جيش الإسلام باعتقاله بسبب مشاجرة مع أحد العناصر التابعين لجيش الإسلام، في كانون الثاني/ 2014، أخبرنا بلال أن عناصر تابعة لجيش الإسلام قامت باعتقاله من محله الذي يعمل به، بطريقة مشابهة لطريقة القوات الحكومية في اعتقال المدنيين، حيث قاموا بتغطية رأسه بقطعة قماش، ووضعه في سيارة والانطلاق بها بسرعة إلى مكان وجود سجن التوبة، لم يتمكن بلال من معرفة مكان السجن لأن عناصر جيش الإسلام كانت حريصة على أن لا يعرف أحد المحتجزين لديها مكان السجن.

> «عند وصولي للسجن قام أحد العناصر بضربي بسلاحه الكلاشنكوف على ظهري وأقدامي، وقام بتوجيه الإهانات لي، ثم أدخلوني إلى غرفة تحوي نحو 35 محتجزاً بتهم مختلفة، كالسرقة والتعاون مع القوات الحكومية، وتوزيع المخدرات، وسب الذات الإلهية، بعد مرور ثلاث ساعات أخذوني إلى غرفة التحقيق، حيث حقق معي رجل دين مسلم، بسبب الشجار الذي جرى بيني وبين عنصر من جيش الإسلام، وكان الخلاف معه على مبلغ من المال، ثم قال لي رجل الدين إنه لن يطلق سراحي حتى يقوم العنصر بالصفح عني، بقيت في السجن مدة أحد عشر يوماً، بعدها أطلقوا سراحي، وأعادوني إلى منزلي بسيارتهم، كنت طوال الطريق مغطى العينين حتى لا أعرف مكان السجن».

أفادنا بلال أن عناصر جيش الإسلام كانت تعامل المحتجزين لديها بدرجات متفاوتة من القسوة، ذلك بحسب التهمة الموجهة إليهم، ويعتبر أسلوب الضرب المبرح أحد أكثر الأساليب انتشاراً مع أغلب المحتجزين لديها، أما المعتقلون الموالون للقوات الحكومية أو تنظيم داعش فتستخدم معهم وسائل أخرى من التعذيب، كالجلد والشبح والدولاب.

أخبرنا بلال أنه سمع لمرات عدة أصوات إطلاق الرصاص داخل سجن التوبة مرجحاً أن تكون إعدامات لمحتجزين بتهم التجسس لصالح القوات الحكومية أو تنظيم داعش؛ لأنها صدرت من الأماكن المحتجزين فيها.

أكد بلال وجود طبيب يشرف على المحتجزين المرضى، كما أكد أن مشرفي السجن كانوا يقومون بنقل المرضى إلى المشافي في حال احتاجوا ذلك.

تاء: سجون جيش الأمة:

تشكل جيش الأمة في أيلول/ 2014 في مدينة دوما، وبسط سيطرته على أجزاء من مدينة دوما، ومدينة عربين، قام جيش الأمة بإنشاء سجن أسماه «السجن المركزي»، وعند تشكيل القضاء الموحد في الغوطة الشرقية قام بتسليم إدارته له، إضافة إلى ذلك قام جيش الأمة بإنشاء سجن «الشرطة العسكرية» في بداية عام/ 2013، وهو مخصص للعسكريين من قوات المعارضة، أو من أسرى القوات الحكومية، وقد قام جيش الأمة بتسليم إدارته للقضاء الموحد.

وعلى الرغم من ذلك فقد قام جيش الأمة بإنشاء سجنين سريين في كل من منطقة حوش نصري ودوما.

بحسب روايات عدد من الأهالي الناجين من مراكز الاحتجاز التي كانت خاضعة لسيطرة جيش الأمة، فقد نفذ جيش الأمة عشرات عمليات الإعدام.

قام جيش الإسلام بالقضاء على جيش الأمة في 4/ كانون الثاني/ 2015 ضمن حملة أسماها «تطهير البلاد من رجس الفساد» وأصبح بالتالي مسيطراً على كامل المناطق التي كانت خاضعة لجيش الأمة.

لم تتمكن الشبكة السورية لحقوق الإنسان من معرفة مصير المحتجزين الذين كانوا لدى جيش الأمة.

جيم: سجن الهدايا:

أنشأه الاتحاد الإسلامي لأجناد الشام –الذي تشكل في تشرين الثاني/ 2013 في الغوطة الشرقية، ثم اندمج لاحقاً مع القيادة العسكرية الموحدة في الغوطة الشرقية في آب/ –2014 في بداية عام 2014، وانتقلت سيطرة السجن للقيادة الموحدة، ولهذا السجن فرعين الأول في دوما والثاني في عربين.

حاء: سجون فيلق الرحمن:

تشكل فيلق الرحمن في تشرين الثاني/ 2013، يتواجد بشكل رئيس في منطقة جوبر، وقد أنشأ سجنين في كل من مدينتي حمورية وسقبا.

خاء: سجن المنطقة:

يتبع سجن المنطقة لمديرية منطقة دوما التي أُنشِئَت في بداية عام 2013 بتفويض من معظم فصائل المعارضة المسلحة في الغوطة الشرقية آنذاك، على أن تكون هيئة مستقلة لا تتبع لأي فصيل عسكري، وتمثل في عملها جهاز الشرطة في دوما، وبعد تشكيل القيادة العسكرية الموحدة ألحقت مديرية دوما بها. من مهام المديرية ملاحقة قضايا

الجرائم وتنفيذ مذكرات الاعتقال الصادرة عن هيئة القضاء، مديرها الحالي المدعو أبو حسن هارون.
أنشأت المديرية هذا السجن في بدايات تشكلها، وهي تشرف عليه بشكل مباشر، وهو خاص بإيداع المجرمين واللصوص من المدنيين في أثناء فترة التحقيق الجنائي معهم.

دال: سجن النساء:

أُنشأ سجن النساء بقرار من الهيئة القضائية في الغوطة الشرقية ويقع في مدينة دوما، وتشرف عليه امرأة تدعى "أم سليمان"، وهو خاص باحتجاز النساء، وتم استخدام أجزاء منه لأغراض إنسانية.
تقدر الشبكة السورية لحقوق الإنسان أعداد المحتجزات فيه بقرابة 60 محتجزة، متهمات بتهم متنوعة مثل الاتجار بالمخدرات وتهم أخلاقية، وتهم استخباراتية مع القوات الحكومية.

يحتوي السجن على أربعة أقسام:
(قسم للأمراض العصبية والنفسية، قسم الذين فقدن أزواجهن وتدمرت منازلهن ولم يعد لهن مأوى، قسم للذين تعرضن لعنف جنسي على يد القوات الحكومية، قسم الاحتجاز).

محافظة درعا:

شكلت مجموعة من فصائل المعارضة المسلحة في نهاية عام 2012 هيئة قضائية موحدة، تتكون الهيئة القضائية (محكمة غرز) في المناطق التي تسيطر عليها المعارضة المسلحة في درعا من ثلاث محاكم وهي: محكمة الجنايات، ومحكمة المعاملات، ومحكمة الأحوال الشخصية، يعمل فيهم قرابة 22 قاضياً، كما يوجد للهيئة القضائية مكاتب عدة مثل: مكتب الدعوة والإرشاد، يقوم بإعطاء المعتقلين نصائح وتوجيهات، المكتب الإداري، والمكتب التنفيذي.
يتبع للهيئة القضائية سجن يقع في بلدة غرز كانت تستخدمه القوات الحكومية سجناً أيضاً، وذلك قبل سيطرة قوات المعارضة على بلدة غرز في نيسان/ 2014.
قامت الهيئة القضائية في درعا بإصدار أحكام مختلفة على أكثر من 2100 قضية، وذلك حتى نهاية كانون الأول/ 2014، من ضمنها قضايا حكم بالإعدام (قرابة 22 حالة).

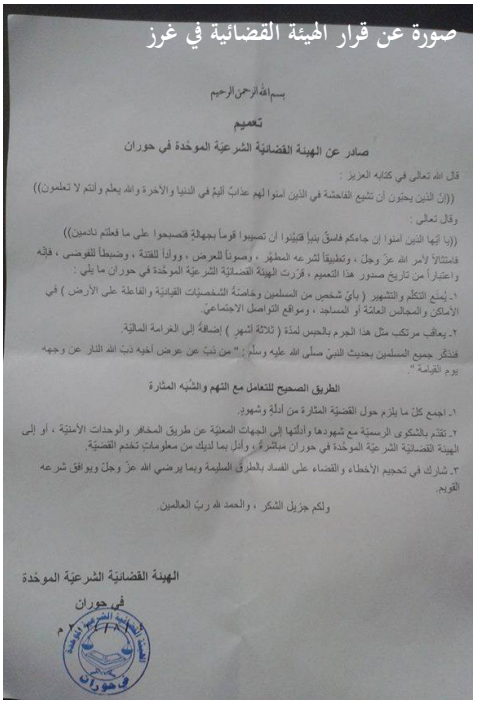
صورة عن قرار الهيئة القضائية في غرز

بسم الله الرحمن الرحيم

تعميم

صادر عن الهيئة القضائية الشرعية الموحدة في حوران

قال الله تعالى في كتابه العزيز :

((إن الذين يحبون أن تشيع الفاحشة في الذين آمنوا لهم عذاب أليم في الدنيا والآخرة والله يعلم وأنتم لا تعلمون))

وقال تعالى :

((يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسقٌ بنبأ فتبينوا ان تصيبوا قوماً بجهالةٍ فتصبحوا على ما فعلتم نادمين))

فاستنادًا لأمر الله عز وجل ، وتطبيقاً لشرعه المطهر ، وصوناً للعرض ، ووأداً للفتنة ، وضبطاً للفوضى ، فإنه واعتباراً من تاريخ صدور هذا التعميم ، قررت الهيئة القضائية الشرعية الموحدة في حوران ما يلي :

١- يُمنع التكلم والتشهير (بأي شخص من المسلمين وخاصة الشخصيات القيادية والفاعلة على الأرض) في الأماكن والمجالس العامة أو المساجد ، ومواقع التواصل الاجتماعي.

٢- يعاقب مرتكب مثل هذا الجرم بالحبس لمدة (ثلاثة أشهر) إضافة إلى الغرامة المالية.

فنذكر جميع المسلمين بحديث النبي صلى الله عليه وسلم : " من ذبّ عن عرض أخيه ذبّ الله النار عن وجهه يوم القيامة "

الطريق الصحيح للتعامل مع التهم والشبه المثارة

١- اجمع كل ما يلزم حول القضية المثارة من أدلة وشهود.

٢- تقدم بالشكوى الرسمية مع شهودها وأدلتها إلى الجهات المعنية عن طريق المحافظ والوحدات الأمنية ، أو إلى الهيئة القضائية الشرعية الموحدة في حوران مباشرة ، وأدل بما لديك من معلومات تخدم القضية.

٣- شارك في تحريم الأخطاء والقضاء على الفساد بالطرق السليمة وبما يرضي الله عز وجل ويوافق شرعه القويم.

ولكم جزيل الشكر ، والحمد لله رب العالمين.

الهيئة القضائية الشرعية الموحدة

في حوران

بتاريخ 5/ تموز/ 2014 أصدرت الهيئة القضائية بياناً يمنع النشطاء الإعلاميين في درعا من انتقاد الشخصيات القيادية والفصائل في المعارضة المسلحة ومعاقبة وملاحقة من يخالف هذا القرار بالسجن مدة ثلاثة أشهر مع غرامة مالية .

وهذا يؤكد ما أخبرنا به العديد من النشطاء والأهالي في محافظة درعا، بأن الهيئة القضائية تخضع لسلطة الفصائل العسكرية في اتخاذ أحكامها ولا تتمتع بالاستقلالية.

عبد الله الحوراني أحد المفرج عنهم من سجن غرز، كان قد حكم بتاريخ 6/ حزيران/ 2014 من قبل الهيئة القضائية بالسجن مدة ثلاثة أشهر، وذلك بسبب شكوى قدمت ضده بالتلفظ بالكفر.

أخبر عبد الله الشبكة السورية لحقوق الإنسان أنه: لم يشهد خلال فترة سجنه أساليب تعذيب ممنهجة أثناء التحقيق، لكن المحققين كانوا يقومون بالضرب المبرح للمتهمين بقضايا السرقة، أما المتهمين بالتعاون مع القوات الحكومية فيتم حرمانهم من الطعام لأيام إضافة إلى الضرب المبرح والمؤذي، وفي نهاية التحقيق غالباً ما يصدر حكم الإعدام بحقهم.

يقول عبد الله:

> ''الطعام في سجن الهيئة القضائية كان متفاوتاً، في بعض المرات كان جيداً وفي مرات أخرى كان سيئاً، وكنا نحصل على وجبتين يومياً، وأحياناً قليلة ثلاث وجبات، وكانت غرف السجن مكتظة بالسجناء؛ ما يجعل التهوية في تلك الغرف سيئة، وكانت الأمراض المعدية تنتشر بسرعة بين السجناء، لكن إدارة السجن كانت تحضر طبيباً وممرضاً لعلاج المرضى .''

في 9/ تشرين الثاني/ 2014، اجتمعت القيادات العسكرية والهيئات الإغاثية والمدنية في منطقة حوران، وشكلت ''دار العدل'' وجعلوها الجهة الوحيدة التي تمثل القضاء في محافظتي درعا والقنيطرة، وسلمت محكمتي ''الكوبرا'' التابعة لجبهة النصرة، و''غرز'' التابعة لفصائل المعارضة المسلحة في محافظة درعا، كافة قضايا وملفات المعتقلين لديها إلى دار العدل في المحافظة.

أبرز المنضمين لـ دار العدل ''فصائل الجيش الحر وجماعة بيت المقدس وحركة أحرار الشام الإسلامية، وجبهة النصرة، وحركة المثنى ''في درعا والقنيطرة''، اتخذت ''دار العدل'' من مبنى سجن غرز سابقاً مقراً لها، وتعتمد على فهمها للشريعة الإسلامية في إصدار أحكامها.

رابعاً: الاعتقال والتعذيب:

تختلف أساليب التعذيب في مراكز الاحتجاز التابعة لفصائل المعارضة المسلحة ما بين معتقلين تابعين للقوات الحكومية (الجيش، الأمن، الميليشيات المحلية، الميليشيات الأجنبية)، وما بين معتقلين غير تابعين لها.
يتعرض الفريق الأول لعمليات تعذيب قاسية جداً، كالضرب بالكابلات والعصي الخشبية، و وضعيات كالشبح (الشبح: هو تعليق المحتجز من يديه أو قدميه وتركه معلقاً مع رفعه عن الأرض)، والدولاب (الدولاب: هو عجلة سيارة يتم وضع المحتجز فيها مع ثني ركبتيه ثم ضربه)، وقد تسببت عمليات التعذيب هذه بعدد من الوفيات، وبشكل خاص عندما يتم العثور في جوال المعتقل على مقاطع مصورة لعمليات قتل، أو نساء عاريات، وعمليات اغتصاب.
لم نستطع معرفة حصيلة الضحايا بسبب التعذيب لهذا الفريق، أو حتى التعرف إلى هوية أصحابها، لعدة أسباب أبرزها: إن أهالي وأقرباء هؤلاء المحتجزين لا يقومون بالتصريح عن اختفاء أقربائهم، ولا الحكومة السورية أو وسائل إعلامها تكترث بهم، وتصرح عن احتجازهم من قبل المعارضة المسلحة، وبالتالي يصعب بشكل هائل تحديد هوياتهم.
يتعرض الفريق الثاني الغير تابع للقوات الحكومية لعمليات تعذيب أخف بكثير، وهي غير ممنهجة، ولا تستمر لساعات طويلة، وبأساليب أقل حدة، وأيضاً بشكل يتفاوت بحسب الجريمة، وغالباً ما تكون عقوبة جريمة القتل أو الزنا هي الأشد تعذيباً، وقد تسببت أساليب التعذيب بمقتل ما لايقل عن 7 أشخاص.
كما قتل 6 أشخاص آخرين بسبب ظروف الاحتجاز السيئة لعشرات العوائل المتحجزة بعد اقتحام فصائل من المعارضة المسلحة لمدينة عدرا العمالية.

خامساً: أبرز المعتقلين:

نذير عدس: من مدينة دوما بمحافظة ريف دمشق،كان يعمل لدى القضاء (كاتب بالعدل)، في يوم الجمعة 9/ كانون الثاني/ 2015، قامت عناصر تابعة لفصائل المعارضة المسلحة (جيش الإسلام) باعتقاله من مقر إقامته في مدينة دوما وما زال قيد الاعتقال حتى اللحظة، لم توجه إليه تهمة، مازال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان، حيث لم نستطع تحديد مكان الاحتجاز حتى اللحظة.

حسام الدين صالح عبود: من منطقة الحفة بمحافظة اللاذقية، يبلغ من العمر 46 عاماً، يعمل مهندساً، في يوم السبت 28/ تموز/ 2012 قامت عناصر تابعة لفصائل المعارضة المسلحة باعتقاله من مكان إقامته في قرية الحفة، ما زال مصيره مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان، حيث لم نستطع تحديد مكان الاحتجاز حتى اللحظة.

الطبيب سالم ابو النصر

سالم أبو النصر: من مدينة طرطوس، يبلغ من العمر 49 عاماً، وهو طبيب أسنان وناشط في المجال الطبي في مدينة حلب، في يوم الخميس 15/ كانون الثاني/ 2015 قامت عناصر مسلحة تابعة لأحد فصائل المعارضة المسلحة تدعى (شعبة المعلومات) باعتقال الطبيب سالم من مكان إقامته في حي الشعار بمدينة حلب.

الطفل حاتم تيسير شبلي

سامي ايبو: من قرية سوسومباط بريف محافظة حلب، يبلغ من العمر 19 عاماً، ناشط في المجلس السوري الثوري الكردي، ناشط في تنسيقية التآخي الكردية، في يوم الأحد 23/ تشرين الثاني/ 2014 قامت عناصر تابعة لأحد فصائل المعارضة المسلحة باعتقال سامي من مكان إقامته في حي الصاخور بمدينة حلب، ما زال مصير سامي مجهولاً بالنسبة للشبكة السورية لحقوق الإنسان وهو في عداد المختفين قسرياً.

الطفل حاتم تيسير شبلي: من قرية بلوطة في ريف محافظة اللاذقية، يبلغ من العمر 9 أعوام، في يوم الأحد 8 آب/ 2013 قامت عناصر مسلحة تابعة لفصائل المعارضة باعتقال الطفل حاتم مع ذويه، وذلك عند عمليات الاقتحام التي جرت في قرى ريف اللاذقية.

رزان سمير سليم: من قرية بلوطة بريف محافظة اللاذقية، تبلغ من العمر 22 عاماً، في يوم الأحد 4/ آب/ 2013 قامت عناصر تابعة لفصائل المعارضة المسلحة باعتقال رزان من مكان إقامتها في قرية بلوطة عقب السيطرة على القرية.

هيلانة نصر: من مدينة السويداء، تبلغ من العمر 39 عاماً، في يوم الجمعة 13/ كانون الأول/ 2013 قامت عناصر تابعة لفصائل المعارضة المسلحة باعتقال السيدة هيلانة نصر من مكان إقامتها في مدينة عدرا العمالية بمحافظة دمشق عقب اقتحامها وسيطرتها على المدينة.

سابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

لا يجب أن يكون هناك أي استثناء يُبيح التعذيب، ومن غير المقبول لفصائل المعارضة المسلحة أن تقول أنها تتعامل بمثل ما تقوم به القوات الحكومية في مراكز احتجازها، بل أقل من ذلك بكثير، فارتكاب طرف لجرائم لا يبرر للطرف الآخر ارتكاب جرائم.

إن التعذيب والإخفاء القسري أثناء النزاعات المسلحة هو انتهاك للقانون الدولي الإنساني، كما يُشكل انتهاكاً للقانون الجنائي الدولي، إن مثل هذا السلوك يشكل جريمة حرب.

لقد مارست مجموعات من المعارضة المسلحة عمليات التعذيب، لكنها لم ترتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجية، فهي لا ترقى إلى جرائم ضد الإنسانية، لكنها تخضع للملاحقة القضائية كجرائم حرب.

التوصيات:

إلى المعارضة السورية:

- إدانة التعذيب والإخفاء القسري، ومحاولة محاسبة المتورطين جميعاً.
- ضمان حق ضحايا التعذيب في الحصول على التعويضات المناسبة.
- إجراء ورشات تدريب حقوقي للضباط المسؤولين عن مراكز الاحتجاز والتحقيق، من أجل تعريفهم بحقوق المحتجزين.
- يجب على فصائل المعارضة المسلحة التوقف نهائياً عن عمليات الإخفاء القسري والتعذيب، ومن حق المحتجز توكيل محامٍ، وأن يحضر معه في جميع جلسات التحقيق.
- التوقف عن استخدام مراكز احتجاز سرية، والسماح لمنظمات حقوق الإنسان السورية بالاطلاع على أوضاع المحتجزين، والسماح بزيارة ذويهم ومحاميهم بشكل دوري.

إلى مجلس الأمن:

- يجب إحالة الملف السوري إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاسبة جميع المتورطين.
- إحلال الأمن والسلام وتطبيق مبدأ مسؤولية حماية المدنيين.

شكر وتقدير:

كل الشكر والتقدير لعائلات الضحايا وأقربائهم وأصدقائهم، وللنشطاء المحليين والإعلاميين، الذين ساهمت مساعداتهم بخروج التقرير على هذا المستوى.